اقتصاد

الجفاف يرفع البطالة في المغرب

الرباط ـ **مصطفى قماس**

قالت المندوبية السامية للتخطيط في المغرب (حكومية) إن معدل البطالة ارتفع إلى 13% في العام 2023 من 11,8% قبل عام، وذلك في ظل استمرار تناقص حجم العمالة في قطاع الزراعة بسبب الجفاف، في وقت حققت عائدات قطاع السياحة رقما قياسيا في العام نفسه. وتؤكد البيانات الرسمية حول سوق العمل والبطالة في المغرب، هشاشة النمو الاقتصادي الذي لا يوفر ما يكفي من فرص العمل من أجل استيعاب الناشطين الجدد الباحثين عن شغل، وهي وضعية ينتظر أن تكرس في العام الحالي في ظل الجفاف الذي تعرفه المملكة.

وأضافت المندوبية في تقرير لها أول من أمس، أنه حتى نهاية عام 2023 بلغ عدد العاطلين من العمل في المغرب 1,58 مليون شخص، فيما فقد القطاع الزراعي 202 ألف فرصة عمل بعد سنة الجفاف السادسة على التوالي. وارتفع معدل البطالة من 5,2% إلى 6,3% في الأرياف، ومن 15,8% إلى 16,8% في المدن. وكان معدل البطالة أعلى بين الشباب في الفئة العمرية من 15 إلى 24 عاماً إذ بلغ 35,8 %، وبلغ المعدل 19,7% بين الخريجين و18,3% بين النساء.

وقد ذهب وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، يونس السكوري، إلى أنّ الخطة الحكومية للتشغيل في أفق 2035، ترمي إلى تسريع توفير فرص العمل وحماية فرص العمل القائمة وضمان ولوج أفضل إلى مناصب الشغل، وتحسين جودة مناصب الشغل القائمة والجديدة. ويلاحظ البنك الدولي في تقريره الأخير حول الاقتصاد المغربي، أن النمو لم يتجاوز 3% في الأعوام الأخيرة، بينما ترنو المملكة عبر نموذجها التنموي إلى بلوغ 6% في العام بهدف محاصرة البطالة. ويسجل الرئيس السابق لاتجاد الجامعة الوطنية للفلاحة محمد الهاكش، في حديثه لـ«العربي الجديد» أنّ «ضعف التشغيل يتم التخفيف منه عبر القطاع غير الرسمي الذي يمثل حوالي 30% من الناتج الإجمالي المحلي، وهو ما يكرس الهشاشة التي تسم وضعية العديد من العمال». وأشار إلى «الأشخاص الذين يوجدون في وضعية شغل ناقص أو شغل غير مؤدى عنه، وهي فرص العمل التي تتأثر بالظرفيات المتغيرة كما تجلى في العام الحالي بفعل الجفاف يفضي إلى فقدان فرص عمل في العديد من القطاعات». في سياق مختلف، أعلن المغرب تجاوز عائدات السياحة 10,5 مليارات دولار خلال العام 2023، وذلك لأول مرة في تاريخ البلاد. وقالت وزارة السياحة المغربية في بيان، إنه «بعد استقبال عدد قياسي من السياح في 2023 بعدد 14,5 مليون سائح، سجلت عائدات السياحة من العملة الصعبة (النقد الأجنبي) رقما قياسيا بلغ 105 مليارات درهم (10,5 مليارات دولار)». ونمت عائدات السياحة بنسبة 12% مقارنة بـ2022 التي سجلت عائدات في ذلك العام بلغت 91,3 مليار درهم. ونقل البيان عن وزيرة السياحة فاطمة الزهراء عمور، قولها إن «تحقيق هذا الرقم يؤكد مكانة القطاع السياحي كواحد من أكبر مصادر النقد الأجنبي للبلاد». وأضافت عمور وفقا لوكالة «الأناضول»، أن «هذا الإنجاز يندرج ضمن هدف خريطة الطريق لتحقيق عائدات تبلغ 120 مليار درهم بحلول 2026». وتتوافق الأرقام مع بيانات مكتب الصرف الحكومي التي أعلنها الأسبوع الماضي، بشأن أعداد وعائدات قطاع السياحة في 2023، كما تتوافق مع توقعات بنك المغرب.

(Getty)

استثمارات لفولكسفاغن في السيارات الكهربائية

ذكرت صحيفة هاندلسبلات الألمانية، أمس الثلاثاء، نقلاً عن ثلاثة أشخاص مطلعين على الأمر، أن شركة فولكسفاغن تخطط للحفاظ على استقرار الاستثمارات في السنوات الخمس المقبلة عند حوالي 180 مليار يورو (193,59 مليار دولار) للسيارات الكهربائية بين عامي 2024 و2028. وقال التقرير إن المجلس الإشرافي وافق على خطة الاستثمار، لكنه أضاف شرطاً بإمكانية تخفيض المبلغ، إذا جرى تحقيق أهداف معينة من حملة خفض التكاليف الجارية في ماركة سيارات الركاب التابعة لشركة فولكسفاغن. وأشار تقرير «هاندلسبلات» إلى أن شركة صناعة السيارات تخطط للالتزام بوتيرة الإنفاق، في وقت تسعى جاهدة لخفض التكاليف عبر المجموعة.

لقطات

قطر للطاقة توقع اتفاقية مع الهند

اعلنت شركة قطر للطاقة توقيع اتفاقية بيع وشراء مع شركة بترونت للغاز لتوريد 7,5 ملايين طن سنوياً من الغاز الطبيعي المسال إلى الهند، ولمدة 20 عاماً. وقالت «قطر للطاقة» في بيان أمس الثلاثاء إنه بموجب الاتفاقية سيجري توريد الشحنات المتفق عليها من قطر إلى عدد من محطات الاستقبال في الهند على متن ناقلات الغاز الطبيعي المسال التابعة لأسطول قطر للطاقة بدءاً من مايو/ أيار 2028. وقال وزير الدولة لشؤون الطاقة القطري، الرئيس التنفيذي لـ«قطر للطاقة» سعد بن شريده الكعبي خلال الاحتفال بتوقيع الاتفاقية في حفل خاص أُقيم في غوا بالهند: «تُعد هذه الاتفاقية معلماً آخر في شراكة الطاقة طويلة الأمد بين قطر والهند».

منطقة صناعية تركية في مصر

قال رئيس المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، وليد جمال الدين، إنه تجري حاليا مناقشة إنشاء منطقة صناعية تركية بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس. وأضاف جمال الدين، خلال لقائه مع السفير التركي بمصر، صالح موتلو شن، أن المنطقة الاقتصادية تضم العديد من الاستثمارات التركية مثل مصنع هيات ايجيبت المتخصص في المنتجات الصحية في منطقة السخنة المتكاملة. وتابع: «كما يجري التباحث حول وجود كبرى شركات المنسوجات والملابس التركية في منطقة القنطرة غرب الصناعية الواعدة، ابرزها كي سي جي وغيرها». وقالت المنطقة الاقتصادية في بيان أمس: «بحث رئيس المنطقة الاقتصادية مع السفير التركي بمصر التعاون المشترك لا سيما الاقتصادي، الذي يشهد زخمًا متزايدًا خلال الفترة الراهنة».

إلغاء ترخيص وكالة تامين في الإمارات

قرر مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي، إلغاء ترخيص شركة سمارت آند سكيورلوكلاء التامين العاملة في دولة الإمارات، وشطب قيدها من سجلات التراخيص لدى المصرف المركزي. وبحسب بيان للمركزي الإماراتي، أمس الثلاثاء، فإن ذلك القرار يأتي وفقاً لأحكام المادة رقم (20) من القرار رقم (8) لسنة 2011، بشأن تعليمات تنظيم اعمال وكلاء التامين في الدولة. كما تأتي العقوبات الإدارية، نتيجة ضعف إطار الامتثال في شركة سمارت آند سكيور، وفشلها في الوفاء بالتزاماتها الرقابية.

أزمة الجنيه... أم أزمة الاقتصاد المصري؟

علاء البحار

لم يعد يشغل الرأي العام المصري على الساحة الاقتصادية طوال الشهور الأخيرة سوى قصة الدولار والجنيه.. وباتت السوق السوداء هي المؤشر الحقيقي لسعر العملة المحلية التي تهاوت أمام نظيرتها الأميركية إلى أكثر من 70 جنيهاً قبل أن تتماسك قليلاً وتصل إلى أقل من 60 جنيهاً، أمس، مقابل الدولار الذي يبلغ سعره نحو 31 جنيهاً رسمياً. اللافت للانتباه أن البعض اعتبر أن تحسن الجنيه في السوق السوداء انتصار كبير يستحق تحية الحكومة التي نجحت في وقف نزيف العملة المحلية أخيراً، وكأن الأزمة في ارتفاع أو انخفاض سعر العملة! وبعيداً عن هذه الحالة التي يلهث فيها الكثير نحو معرفة مستقبل العملة، وهل ستنجح الحكومة في كبح جماح الدولار أم لا؟ يأتي السؤال الأهم: هل الأزمة في سعر الجنيه الذي فقد نسبة كبيرة من قيمته، أم أن الأزمة في الاقتصاد المصري الذي يعاني بشدة خلال الفترة الأخيرة، وبالتالي انعكس ذلك سلباً على أداء العملة؟

هل الإنتاج الزراعي بخير؟ هل عجلة الصناعة تدور بما يكفي الاحتياجات المحلية وتحقيق زيادة في الصادرات؟ هل تحويلات المصريين في الخارج وإيرادات قناة السويس وعائدات السياحة في الاتجاه الصحيح؟

وماذا عن الاستثمارات الأجنبية؟ وهل هناك إنفاق كاف من الدولة على مشاريع إنتاجية جديدة تدر عائدات على الموازنة؟ أم أن الإنفاق تركز على مشروعات ضخمة غير منتجة، مثل العاصمة الإدارية، وتفريعة قناة السويس، ومدينة العلمين الجديدة؟

والسؤال الأهم والأكبر: هل من يديرون الملفات الاقتصادية والمالية على كفاءة عالية تجعلنا نثق في أنهم قادرون على مواجهة أزمة الدولار عبر طرح حلول حقيقية وجذرية تؤدي إلى زيادة مصادر الدخل من النقد الأجنبي؟

المؤشرات الأخيرة تقول إن إيرادات قناة السويس تهاوت بشدة خلال شهر يناير/ كانون الثاني الماضي بنسبة 46% لتصل إلى 428 مليون دولار، مقارنة بإيرادات قدرها 804 ملايين دولار خلال الشهر المماثل من العام الماضي. كما تراجعت تحويلات المصريين العاملين في الخارج خلال العام المالي 2022/ 2023، بنسبة 30,8% على أساس سنوي، بحسب بيانات رسمية. كما كشف ت إحصائيات حكومية عن تراجع المؤشرات الصناعية والزراعية. لا أحد ينتبه إلى هذه المؤشرات الخطيرة.. الحكومة وأذرعها الإعلامية ركزت على إطلاق حرب نفسية وإعلامية تبشر المصريين بتوفر عشرات المليارات من الدولارات. من وجهة نظري لن تنجح الحكومة حتى في وقف جماح الدولار، وخاصة على المدى البعيد، لأن الأزمة الاقتصادية أكبر من الجنيه، وأكبر من النظام الحالي.

سورية: غلاء المازوت والخبز يلتهم زيادة الأجور

إسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

بالتوازي مع مرسومي رئيس النظام السوري، بشار الأسد، أول من أمس، برفع الرواتب والأجور، رفعت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك في سورية سعر مبيع ربطة الخبز المدعوم بنسبة تصل لـ100% والمازوت الخاص بالأفران بأكثر من 165%.

ووصل سعر ربطة الخبز «1000 غرام» بعد الزيادات الجديدة إلى 400 ليرة سورية، فيما قفز سعر لتر المازوت المدعوم للأفران من 700 إلى 2000 ليرة سورية (الدولار= 15000 ليرة في السوق الموازية).

وبررت حكومة الأسد، خلال بيان اطلع «العربي الجديد» عليه، بأن السعر الجديد للخبز ليس رفعاً لسعر الربطة بقدر ما هو مساهمة من المواطن في تحمل جزء بسيط من عبء التكلفة لضمان استدامة تدفق وتوفر هذه المادة الأساسية. وأشارت إلى أن تكلفة تأمين الرغيف ارتفعت يومياً إلى معدلات غير مسبوقة، ووصلت إلى ما يزيد عن 7000 ليرة سورية للربطة، بفعل جملة من الظروف منها ماهو عالمي، يتعلق بارتفاعات أسعار القمح ومستلزمات صناعة الخبز عالمياً، وتعقيدات طرق التجارة البحرية والبرية. إضافة إلى أسباب داخلية تتعلق بخروج مساحات واسعة من الأراضي المخصصة لزراعة القمح وارتفاع فاتورة إصلاح وترميم المنشآت والمخابز والبنية التحتية الخاصة بإنتاج الخبز في المحافظات. وأكدت أن سعر الخبز بعد الرفع لا يزيد عن 5% من سعر التكلفة الحقيقية.

من جانبه، قال المستشار الاقتصادي أسامة القاضي لـ«العربي الجديد» إن «مصطلح خسارة الحكومة جراء بيع الخبز هو خطأ ومخالف لعرف العقد الاجتماعي، ويتنافى مع ما تخصصه الدولة لدعم الخبز بالموازنة العامة، ما يعني أن تلك التبريرات غير صحيحة». وأضاف القاضي أن «الخبز المدعوم، ورغم تقنين توزيعه حسب البطاقة الذكية، بحيث لا تزيد مخصصات الأسرة عن ربطتين «2 كيلو غرام يومياً» يعتبر الملاذ المتبقي ليأكل السوريون، فرفع سعره وعدم منح الأسر كفاية، يزيد من الجوع وانتشار السوق السوداء للخبز».

وكان رئيس النظام بشار الأسد قد أصدر، أول من أمس، مرسومين بزيادة الرواتب والأجور المقطوعة للعاملين المدنيين والعسكريين وزيادة المعاشات التقاعدية بنسبة 50%. وطاولت زيادة الأجور بالنسبة ذاتها العاملين بالقطاع المشترك التي لا تقل نسبة مساهمة الدولة فيها عن 75% من رأسمالها.

متفرقات اقتصادية

زخم للشحن الجوي في الخليج بسبب الحرب

مسقط ـ **كريم رمضان**

يؤشر استمرار أزمة الهجمات العسكرية بالبحر الأحمر إلى ارتفاع كبير في حصة النقل الجوي التجاري كبديل عن النقل البحري، إذ سعت العديد من شركات الخدمات اللوجستية، خلال الأسابيع الماضية، إلى نقل منتجات الصناعات التحويلية جواً بعدما أجبرت الهجمات سفن الشحن البحرية على البحث عن طرق بديلة، ما تسبب في ارتفاع أسعار الشحن الجوي، المرتفع الكلفة أصلاً مقارنة بنظيره البحري. وبعدما ظلت أسعار الشحن الجوي مستقرة نسبياً بسبب تزامن أزمة الشحن مع هدوء موسمي في الطلب، أظهرت بيانات منصة الحجز والدفع للشحن الدولي «فريتوس»، في 17 يناير/ كانون الثاني الماضي، ارتفاعاً في أسعار الشحن من الصين إلى أوروبا بنحو 91% . وتعزز تلك البيانات من نسبة مساهمة الشحن الجوي في حركة التجارة العالمية، التي لم تكن تتجاوز الـ 1% الشهر الماضي، وفق بيانات الاتحاد الدولي للنقل الجوي «إياتا». فالشحن الجوي بات خياراً جذّاباً في ظل طول مسافة الطرق البحرية البديلة لمسار مضيق باب المندب وقناة السويس مروراً بالبحر الأحمر، ما يعني خسارة مزيد من الوقت والكلفة.

يؤكد الخبير الاقتصادي، عامر الشوبكي، في تصريحات لـ «العربي الجديد»، أنّ النقل الجوي التجاري اكتسب زخماً بعد التوسع في التجارة الإلكترونية ويكتسب اليوم زخماً إضافياً مع أزمة البحر الأحمر، فهناك زيادة في الشحن الجوي بواقع 6,4%. ويوضح الشوبكي أن حصة الشحن الجوي من النقل التجاري العالمي 1% فقط، لكن هذه الحصة تمثل 35% من «قيمة» التجارة العالمية بواقع 6 تريليونات دولار سنوياً، مشيراً إلى أن دول الخليج تشهد نمواً مطرداً في حصة الشحن الجوي، وهو ما يتعزز اليوم في ضوء مخاطر البحر الأحمر. وللشحن الجوي الخليجي زخم خاص في هذا السياق، بحسب الشوبكي، موضحاً أن موقع دول الخليج المتوسط يمثل عامل جذب للشركات التي ترغب في تخفيف أزمة البحر الأحمر أو الالتفاف على مخاطرها، خاصة تلك التي تريد نقل منتجات يخشى على تلفها في المسافات البحرية الطويلة. ولذا فهناك زيادة ملحوظة في الشحن الجوي التجاري بدول الخليج العربية بعد أزمة البحر الأحمر، ويتوقع الشوبكي أن تصل نسبة نموه إلى قرابة الـ 10% هذا العام، وأن تتضاعف قيمة الشحن الجوي الخليجي السنوية، البالغة حالياً قرابة 16 مليار دولار، بحلول عام 2030.

في السياق، يشير الخبير الاقتصادي حسام عايش، في تصريحات لـ «العربي الجديد»، إلى أن هجمات الحوثيين في البحر الأحمر لا تستهدف الشحن البحري أو وصول السلع والمنتجات المختلفة المنقولة إلى الدول المختلفة في العالم باستثناء إسرائيل، حسبما أعلن الحوثيون، ومع ذلك خلقت الولايات المتحدة، ومعها حلفاؤها الغربيون، أزمة شحن عالمية بدلاً من التوجه لحل جذر الأزمة السياسي بإدخال المساعدات إلى قطاع غزة كما يطالب الحوثيون.

زيادة واردات الخضر والفواكه عبر الجو (فرانس برس)

الأردن يعزّز الاحتياطي الأجنبي رغم الصعوبات

تسعى الحكومة الأردنية إلى تعزيز الاحتياطي النقدي الأجنبي لديها رغم معاناتها من صعوبات اقتصادية عديدة

عمّان ـ **زيد الدبيسية**

بلغت احتياطيات الأردن من العملات الأجنبية مستويات قياسية بتجاوزها 18 مليار دولار، وفق أحدث بيانات للبنك المركزي الأردني الذي أكد نجاعة السياسة النقدية التي يطبقها منذ سنوات طويلة. وتسعى الحكومة الأردنية إلى تعزيز الاحتياطي النقدي الأجنبي رغم معاناتها من صعوبات اقتصادية عديدة بسبب الاضطرابات في المنطقة. وفي هذا السياق، أكد عضو اللجنة المالية في مجلس النواب الأردني النائب ضرار الحراسيس في حديثه لـ «العربي الجديد»، على أهمية المحافظة على عوامل تعزيز السياسة النقدية وتوفير السيولة اللازمة للسوق المحلي وتعظيم الاستفادة من المدخرات الوطنية والودائع في البنوك المحلية وتوفير التمويل اللازمة للاستثمارات المختلفة. ودعا إلى دعم الصادرات الوطنية وتمكينها من النفاذ للأسواق العالمية سيما التي يرتبط الأردن معها باتفاقيات تجارة حرة، ولكن الاستفادة من بعضها دون المستوى المطلوب، حسب تعبيره. وقال الحراسيس إن ارتفاع احتياطي البلاد من العملات الأجنبية مؤشر إيجابي على الأداء الاقتصادي رغم الصعوبات الراهنة، مشيراً إلى أنه يغطي واردات البلاد فترة 8 أشهر. وأضاف أن السياسة النقدية أثبتت قدرتها على دعم الاقتصاد الوطني ومقاومة العوامل الطارئة والضغوط الناتجة من التحديات الداخلية والخارجية وجنبت الأردن آثار تقلبات أسعار صرف العملات والأزمات الاقتصادية. وتابع أن برامج دعم الصناعة الوطنية مهمة ويفترض الاستمرار بها خلال الفترة المقبلة لزيادة حجم الصادرات الوطنية وتخفيض العجز في الميزان التجاري الذي يؤثر على وضع الاحتياطي من العمل الصعبة. وتقوم السياسة النقدية للأردن على ربط سعر صرف الدينار بالدولار الأميركي منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي وتتمسك الحكومة بهذا الربط لأنه عامل أساسي للمحافظة على استقرارها الاقتصادي والنقدي والمحافظة على سعر صرف الدينار ومقاومة الضغوط، حسب بيانات حكومية. محافظ البنك المركزي الأردني عادل شركس قال، مؤخراً، إن البنك المركزي ملتزم بالحفاظ على الاستقرار النقدي وإبقاء معدلات التضخم منخفضة والتي بلغت خلال العام الماضي نحو 2,1 بالمائة. وقال للجنة المالية في مجلس النواب الأردني إن احتياطي العملات الأجنبية بلغ نحو 18,2 مليار دولار وإن معدل الدولرة بلغ نحو 18 بالمائة وهو الأقل تاريخياً، مشيراً إلى أن حجم الودائع لدى البنوك المحلية وصل إلى نحو 43,3 مليار دينار (الدينار = 1,41 دولار). وأضاف أن حجم التسهيلات الائتمانية ارتفع بمقدار مليار دينار ليبلغ خلال 11 شهراً من العام الماضي نحو 33,3 مليار دينار.

البنك المركزي يسعى إلى إبقاء معدلات التضخم منخفضة

نائب رئيس الوزراء الأردني ناصر الشريدة، قال إن الحكومة خصصت نحو 734 مليون دينار لبرنامج رؤية التحديث الاقتصادي، تتوزع بواقع 349 مليون دينار ضمن الموازنة العامة و135 مليونا ضمن موازنة الوحدات الحكومية والتمويل الذاتي و250 مليونا ضمن المساعدات الخارجية. ويطبق البنك المركزي الأردني سياسة متشددة على البنوك المحلية بما يضمن سلامة أوضاعها المالية والمحافظة على أداء مالي متوازن، وتعزيز الثقة بالدينار الأردني كوعاء ادخاري وارتفاع العائد على الودائع بالعملة الوطنية قياساً إلى الودائع بالدولار والعملات الأخرى.

تحقيق

مصر: «رأس الحكمة» مشروع مجهول لتخفيف أزمة الدولار

يظل «رأس الحكمة» مشروعاً مجهول الهوية في مصر، بينما تبحث الحكومة عن مسكنات عاجلة لحل أزمة النقد الأجنبي، ويأتي ذلك وسط تحذيرات من تداعيات لجوء الدولة إلى حرب إعلامية ونفسية وأمنية لإنقاذ الجنيه من الغرق في بحر سراب لا تلمس أرض الواقع، بدلاً من طرح حلول جذرية وعملية من أجل تجاوز الأزمة المالية

القاهرة ـ **عادل صبري**

بين مجهولين وتسريبين، تكشف الحكومة نواياها عن مشروع تخصيص شبه جزيرة رأس الحكمة الاستراتيجية، لأحد المشروعات السياحية الكبرى، لشركة إماراتية. يروج لخطة البيع بأنها ستكون مقابل ضخ 42 مليار دولار، يدفع المستثمر الإماراتي نحو 50% منها فوراً لتساهم في إخراج الاقتصاد من أزمة خانقة تهدد الدولة بعدم قدرتها على الوفاء باحتياجات المواطنين من السلع الأساسية وسداد فوائد وأقساط الديون التي تضاعفت 3 مرات خلال 10 سنوات.

تظهر التسريبات الإعلامية حول الصفقة المريبة، على لسان أحد المذيعين المشهورين مؤكداً لرجل أعمال بارز، أن القيادة بالدولة أخبرته بسر خطير يطلعه عليه، كصديق ورجل أعمال له مصالح ومجال واسع للتأثير بين المستثمرين وأسواق المال. يخطر المذيع توفيق بأنه راى مخططا رسميا لتخصيص أرض رأس الحكمة التي تصل مساحتها نحو 199 كيلو مترا مربعا، إلى شركة إماراتية، لبناء مشروع سياحي كبير، مقابل دفع 22 مليار دولار كدفعة عاجلة، تساعد الحكومة في مواجهة شح الدولار والعملات الصعبة، وسداد باقي المبلغ على 5 سنوات، وضخ استثمارات بمليارات الدولارات، لإقامة منتجعات سياحية ومشروعات عقارية وميناء لليخوت، تباع للأجانب بالعملة الصعبة.

تفاصيل التسريب

يزف المذيع في التسريب الذي انطلق على وسائل التواصل الاجتماعي على جزئين أحدهما بصوته والآخر لرجل الأعمال، مع مطالبته بكتمان الخبر، باعتباره سرا شخصيا. يعتبر رجل الأعمال الخبر بشرى جيدة يجب على الحكومة أن تحتفي به، داعيا بأن تتوظف قيمة الصفقة في مشروعات إنتاجية تدر عائدا على البلد بالدولار، بدلا من هدرها. لم يرفض توفيق فكرة البيع ولم يعلق على طبيعة المشروعات، حيث جاءت متوافقة مع رؤيته الخاصة. انطلقت معلومات بيع «راس الحكمة» للإمارات كالنار في الهشيم، وتحولت إلى «ترند»، على وسائل التواصل الاجتماعي، يدلي فيها الخبراء والناس بدلوهم، بين مؤيد ومعارض، فتخرج في وسائل الإعلام شبه الرسمية وبعضها مملوك لشركات تدبرها المخابرات، مؤكدة وجود خطط حكومية لطرح «رأس الحكمة» كمشروع سياحي ضخم أمام المستثمرين.

مصدر مجهول

يظهر في الأفق مصدر مجهول، ليعلن بالصحف الرسمية للدولة عدم صحة معلومات البيع أو الإسناد لأي مستثمر أجنبي، مع إشارة بجدية المخططات التي تدرسها الدولة لتحويل المثلث المحاط بشواطئ هادئة نادرة إلى مشروع سياحي ضخم في إطار خطة للدولة ممتدة حتى عام 2050. تقع رأس الحكمة داخل البحر المتوسط على هضبة كاشفة لما حولها من شواطئ غناء، عند الكيلو 170 بين الإسكندرية ومرسي مطروح ممتدة على مسافة 40 كيلو مترا بطريق الساحل الشمالي، ضمن المساحات الصغيرة التي مازالت في حيازة الدولة، على ساحل ممتد لنحو 550 كيلو مترا، على بعد أميال من منطقة المفاعل النووي بالضبعة، وبداخلها مطار عسكري واستراحة رئاسية استخدمها الرئيس الراحل حسني مبارك كاستراحة صيفية لثلاثة عقود، من بعد الرئيسين الراحلين جمال عبد الناصر ومحمد أنور السادات.

بعد نفي المصدر الرسمي مجهول الهوية، تتناول القنوات الحكومية والخاصة المدارة من الأجهزة الأمنية الصفقة على أنها حقيقة تستهدف سرعة تدبير العملة الصعبة للبلاد. يروج أحد الإعلاميين المتعصبين للسلطة على أنها صفقة استثمارات واسعة، مدافعا عن فكرة بيع الأراضي مهما كانت أهميتها للأجانب، ومعتبرا أن الصفقة مربحة للمصريين، لأن المستثمر الأجنبي لن يهرب بها للخارج. تطرح جريدة «الأهرام» المتحدثة باسم الدولة المشروع على صدر صفحاتها بداية الأسبوع الجاري، بقلم رئيس مجلس إدارتها، على أنه صفقة استثمارية ضخمة يجري تجهيزها لتوقيعها خلال أيام، مؤكدا أنها تستهدف مساعدة الدولة في تنفيذ إجراءات جدية، لمواجهة أزمة الدولار وشح العملة الصعبة، بالمواكبة مع حملتها ضد المضاربين في الدولار والذهب.

لا مصادر رسمية

تظل الصفقة مجهولة النسب لمصادر رسمية، بما يستدعي إعلاميين على قنوات خليجية، بطلب أن تحدد الحكومة موقفها صراحة من المعلومات حول الصفقة، بينما توظف الحكومة الأمر في إطار حملات نفسية تقودها أجهزة أمنية لملاحقة المتعاملين بالدولار وشراء سبائك الذهب والسلع الأساسية كملاذ آمن، يواجه التراجع الهائل بقيمة الجنيه. تسفر الحملات الأمنية على مدار اليومين الماضيين عن توقف بيع الذهب، بينما تختفي صفقات الشراء بين كبار التجار، فيفقد الدولار والذهب نحو 25% من القيمة السعرية لهما.

تركت الحرب النفسية آثارها على الجمهور الذي أصبح بعضه متعلقا بأن يرى صفقة بيع «رأس الحكمة» واقعا سريع المفعول، أملاً في توقف موجات الغلاء الفاحشة التي ضاعفت أسعار السلع وأدت إلى اختفاء سلع أساسية، وأخرى معمرة من الأسواق، منذ بداية العام الجاري. يرفض آخرون الصفقة ويعتبرون بيع الأرض للأجانب خيانة للوطن والأجيال القادمة. دعا القيادي السابق بحزب الوفد – ليبرالي- وعضو غرفة شركات السياحة، عادل ضغيم، إلى أن تنشط الدولة الاستثمار السياحي بالمنطقة، وتطرح الأرض بحق الانتفاع للمصريين والأجانب لمدد محددة، مؤكدا أن سياسة طرح الأراضي والمشروعات العامة للبيع مع تملك الأراضي للأجانب أمر مهدد للسيادة الوطنية، يتجاهل حق الأجيال الجديدة، في التمتع بثروات وطنه.

التدخل الأمني وبيع الأصول

يشير المحلل الاقتصادي بحزب التحالف الاشتراكي – يسار-، إلهامي الميرغني، إلى أن الحكومة اعتادت مجابهة موجات الغلاء المتصاعدة والمستمرة، عبر التدخل الأمني لضبط الأسواق، وبيع الأصول العامة، في نهج لم يرفع العبء عن المواطنين ويحملهم ما فوق طاقتهم. يستدعي الميرغني مقارنة تاريخية للمشهد الذي يحياه المصريون حاليا، يذكرهم بفترة «الشدة المستنصرية» التي أنهت حكم الفاطميين في مصر بالقرون الوسطى، إثر مجاعة، بعد تفشي موجات غلاء لم تمكن الناس من شراء الدقيق والغذاء بما يكافئه بموازين الذهب. يحذر الميرغني في حديثه لـ«العربي الجديد» من فترة «شدة سيساوية» أشد ضراوة إذا لم تتغير سبل معالجة الأزمة الاقتصادية على وجه السرعة. في مناقشة مع وزير سابق من المكلفين دستوريا بحماية الشواطئ والأراضي ومنح الموافقات القانونية للمشروعات السياحية والعمرانية، كشف عن وجود خطط مسبقة للدولة لتنمية الساحل الشمالي، وقصر تخصيص الأراضي بحق الانتفاع للمستثمرين لإقامة فنادق وشقق فندقية قادرة على جذب حركة السائحين

الحكومة تواجه أزمة كبيرة في توفير النقد الأجنبي (فاضل داود/Getty)

42 مليار دولار تكلفة المشروع المتوقعة حسب تسريبات إعلامية

طوال العام، بعد أن تسبب التخصيص المباشر للشركات والأفراد في إقامة منشآت لا تخدم إلا أصحابها وتزيد المضاربات العقارية، دون أن تنتفع منها صناعة السياحة أو خزينة الدولة.

مخطط سياحي

أوضح الوزير السابق، الذي رفض ذكر اسمه، وجود مخطط مسبق تقدمت به عدة شركات مصرية، قررت العمل تحت مظلة واحدة، لبناء مطار مدني وعدة فنادق ومنتجعات ومتنزه للألعاب المائية وميناء لليخوت، على نهج مشروع «سهل حشيش» الذي أقامته الدولة تسعينيات القرن الماضي، جنوب مدينة الغردقة بالبحر الأحمر، والذي شارك في تمويله البنك الدولي والقطاع الخاص وادارته شركات تابعة للأجهزة الأمنية، وهيئة التنمية السياحة بوزارة السياحة، وكبار المستثمرين بالغرف السياحية.

أكد الوزير لـ «العربي الجديد» أن امتلاك الحكومة لمشروع آخر، بمدينة العلمين وامتداداتها، على مسافة 45 كيلو مترا بالساحل الشمالي يتعرض للتوقف حاليا بعد قرار الحكومة، بحظر تمويل الاستثمارات التي تقوم بها الجهات الحكومية والشركات القابضة التابعة لها، متأثرة بشدة الأزمة المالية، وارتفاع معدلات التضخم والأسعار، والمخاوف من عدم قدرتها على تهدئة الأسواق بما يسبب اضطرابا اجتماعيا. أوضح الوزير أن الحكومة أجرت مفاوضات مع شركة «الراجحي» السعودية للدخول في تنفيذ مشروعات بمنطقة العلمين لمنافسة شركة إعمار الإماراتية التي تتباطأ حاليا في ضخ استثمارات جديدة بمدينة العلمين، بينما اعتمدت على طرح أغلب مشروعاتها للبيع أمام المصريين، دون أن تساهم في تنفيذ رغبة الحكومة بتحويل المشروعات السياحية والعقارية إلى مصدر مهم في توليد العملة الصعبة. يؤكد الوزير صعوبة ضخ الشركات الأجنبية أموالا لتنفيذ المخطط الضخم المستهدف للحكومة حاليا، برأس الحكمة، في ظل اضطراب الوضع الأمني في الشرق الأوسط جراء العدوان الإسرائيلي على غزة. ينوه الوزير إلى أن عدم إعلان الحكومة عن معلومات كاملة عن «مشروع رأس الحكمة» يجعل الأمر في نطاق تسويق الفكرة، وطمأنة المواطنين بأن هناك مشروعات اقتصادية ستدر العملة الصعبة وفرص العمل للشباب، لبث الأمل في المستقبل.

خطورة الشائعات

يشير خبراء إلى خطورة إدارة الحكومة للأسواق عبر شائعات أو معلومات غير مؤكدة ومصادر مجهولة، للسيطرة على سعر الدولار في الأسواق الموازية تمهيدا لتنفيذ صفقة جديدة مع صندوق النقد الدولي، للحصول على قرض تفوق قيمته 8 مليارات دولار، مقابل الالتزام بتطبيق سعر صرف مرن، وإلاسراع بطرح الأصول العامة للبيع للأجانب وبورصة الأوراق المالية.

يوضح رئيس الحزب الاشتراكي أحمد بهاء الدين شعبان، أن الحكومة تختزل حل الأزمة الاقتصادية العامة في بيع الأصول العامة واتباع سياسات نقدية متشددة، بينما الأمر يحتاج إلى إعادة هيكلة اقتصادية شاملة، ليتحول إلى اقتصاد تنموي يستهدف إقامة مشروعات منتجة قادرة على توليد فرص عمل وأرباح ومنتجات تصديرية تساعد على سد العجز بين الصادرات الواردات وسداد التزامات الدولة لأقساط وفوائد الديون الأجنبية والمحلية.

تمويلات من البنك الإسلامي للتنمية

أكدت وزيرة التعاون الدولي في مصر رانيا المشاط، أن بلادها تعد واحدة من أكبر الدول الأعضاء المستفيدة من تمويلات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، حيث يبلغ إجمالي عدد المشروعات التي تسهم في تمويلها مجموعة البنك 382 مشروعا في عدة قطاعات منها الكهرباء والطاقة والزراعة والري والتعليم والصحة والصناعة والتعدين والمعلومات والاتصالات بإجمالي تمويلات بلغ حوالي 21 مليار دولار، حيث تم الانتهاء من 332 مشروعا وجار العمل على 50 مشروعا. جاء ذلك خلال استقبال وزيرة التعاون الدولي، رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية محمد بن سليمان الجاسر؛ وذلك بمقر وزارة التعاون الدولي، في العاصمة الإدارية الجديدة.

تدهور العملة المحلية فاقم من معيشة المواطنين (فاضل داود/Getty)

مؤشرات الأسواق

قطر

ارتفع المؤشر العام بنسبة 0,14% ليصل، أمس، إلى النقطة 9901,23، رابحاً 13,72 نقطة عن مستوى أول من أمس الاثنين. ودعم أداء الجلسة نمو 4 قطاعات يتقدمها العقارات بـ1,03%، بينما تراجعت 3 قطاعات في مقدمتها النقل بـ1,71%. وبشأن التداولات، فقد تراجعت السيولة إلى 329,9 مليون ريال، مقابل 397,74 مليون ريال في جلسة الاثنين. وانخفضت أحجام التداول عند 101,36 مليون سهم، مقارنة بـ117,28 مليون سهم في الجلسة السابقة. وتم تنفيذ 14,79 ألف صفقة، مقابل 15,67 ألف صفقة بالأمس. ومن بين 53 سهماً نشطاً، تقدم سهم «الأهلي» الارتفاعات بـ7%، بينما جاء «الدوحة» على رأس التراجعات بـ3,39%.

الكويت

غلب الارتفاع على أداء المؤشرات الرئيسية لبورصة الكويت في ختام تعاملات أمس الثلاثاء، مع استمرار التعافي وترقب الإفصاح عن المزيد من القوائم المالية للشركات المدرجة عن العام الماضي. ارتفع مؤشر السوق الأول 0,24%. وزاد «العام» 0,28%. كما صعد المؤشر الرئيسي 50 والرئيسي بنسبة 0,47% و0,45% على التوالي، عن مستوى أول من أمس. سجلت البورصة الكويتية تداولات بقيمة 75,33 مليون دينار في جلسة أمس، وزعت على 291,98 مليون سهم، بتنفيذ 15,66 ألف صفقة. ودعم الجلسة ارتفاع 6 قطاعات، على رأسها الطاقة بنحو 5,39%، بينما تراجعت 6 قطاعات أخرى، في مقدمتها الاتصالات بـ1%، واستقر قطاع الرعاية الصحية وحيداً.

البحرين

أنهت بورصة البحرين تعاملات جلسة أمس منخفضة، بضغط أسهم قطاع الاتصالات. ومع ختام تعاملات أمس، تراجع المؤشر العام بنسبة 0,01 بالمائة إلى مستوى 2063,43 نقطة. وشهدت بورصة البحرين تعاملات بحجم 1,480 مليون سهم بقيمة 515,26 ألف دينار. وانخفض قطاع الاتصالات مع هبوط سهم شركة البحرين للاتصالات السلكية والاسلكية (بتلكو) بنسبة 0,8 بالمائة، وزين البحرين بـ0,75 بالمائة. يُشار إلى أن بورصة البحرين أنهت تعاملات جلسة أول من أمس منخفضة، بضغط من قطاعات المال والمواد الأساسية والاتصالات. ومع ختام تعاملات أمس، تراجع المؤشر العام بنسبة 0,52 بالمائة إلى مستوى 2063,55 نقطة. وشهدت بورصة البحرين تعاملات بحجم 1,458 مليون سهم بقيمة 1,014 مليون دينار.

مسقط

ارتفع المؤشر العام لسوق مسقط بنهاية تعاملات أمس بنسبة 0,23 بالمائة، عند مستوى 4559,43 نقطة، رابحاً 10,59 نقاط عن مستوياته في جلسة أول من أمس. ودعم أداء المؤشر ارتفاع قطاع الخدمات وحيداً، بنسبة 0,8 بالمائة، مع صدارة سهم السوادي للطاقة بنسبة للرابحين أمس بنسبة 18,52 بالمائة، وارتفع الباطنة للطاقة بنسبة 16,67 بالمائة. وعلى الجانب الآخر، تراجع مؤشر الصناعة بنسبة 0,32 بالمائة، مع تقدم سهم حديد الجزيرة على المتراجعين 2,81 بالمائة، وتراجع المها للسيراميك بنسبة 1,76 بالمائة.

اقتصاد الناس

تتجه أوروبا قسراً نحو التبعية في إمدادات الطاقة للولايات المتحدة، فبعد اعتمادها إلى حد كبير على الغاز الطبيعي المسال الأميركي بعد انقطاع معظم الإمدادات الروسية قبل نحو عامين، جاء الدور على النفط إذ يتزايد استيراد الخام الأميركي بسبب تصاعد التوترات في البحر الأحمر

انتهاز الأزمات

توترات البحر الأحمر تزيد ارتهان أوروبا للطاقة الأميركية

لندن ـ **العربي الجديد**

تستفيد صادرات النفط الأميركية من التغيرات الحاصلة في خريطة الإمدادات العالمية، بسبب التوترات المتصاعدة في البحر الأحمر، والتي دخلت واشنطن كطرف رئيسي فيها، إذ باتت الإمدادات الأميركية حيوية بالنسبة لأوروبا التي وجهت بوصلتها إلى مصادر بديلة بعيدة عن التوترات، ما يزيد ارتهان القارة العجوز إلى الولايات المتحدة التي تحولت أيضاً إلى المصدر الرئيسي لإمدادات الغاز الطبيعي المسال بعد انقطاع معظم الإمدادات الروسية عقب الغزو الروسي لأوكرانيا قبل عامين. تظهر بيانات تتبع شحنات النفط وتصريحات متعاملين في السوق تراجع الواردات الأوروبية من النفط الخام من الشرق الأوسط الذي أصبح فجأة يمثل صداعاً للشراء، بينما اتجهت نحو الغرب وزادت مشترياتها من النفط الخام الأميركي وأيضاً من غويانا في شمال أميركا الجنوبية. يأتي هذا التحول في ظل انقسام يتبلور في أسواق النفط، بينما لا يستطيع أحد أن يخمن إلى متى سيظل هذا الانقسام قائماً في ظل استمرار التوترات في البحر الأحمر والتوقعات بتصاعدها في الفترة المقبلة. وتتشكل منطقتان لتجارة النفط الأولى حول حوض الأطلسي، وتشمل بحر الشمال والبحر المتوسط، والأخرى تشمل الخليج العربي والمحيط الهادي وشرق آسيا. عندما بدأ الحوثيون في اليمن بمهاجمة السفن الإسرائيلية وغيرها من الجنسيات الأخرى في البحر الأحمر المتجهة إلى إسرائيل تضامناً مع الفلسطينيين في غزة الذين يتعرضون لحرب إبادة من جيش الاحتلال الإسرائيلي وحصاراً مميتاً، بدا الأمر وكأنه مشكلة بسيطة، بخاصة أن الأمر اقتصر في البداية على ناقلات البضائع. لكن مع تدخل الولايات المتحدة وبريطانيا وتوجيه ضربات للحوثيين بات الأخيرون أكثر تصميماً على مواصلة مهاجمة السفن، وفق تقرير لنشرة أويل برايس الأميركية المتخصصة في الطاقة، إذ تتخذ الهجمات منعطفاً آخر عبر توسيع قائمة الدول التي يجري استهداف ناقلاتها، ولا سيما الأميركية والبريطانية الحاملة للنفط، ما زاد من عزوف سفن النفط والغاز عن عبور البحر الأحمر ومن ثم قناة السويس المصرية نحو البحر المتوسط وصولاً إلى وجهات أوروبية وغيرها. لم تضف الناقلات التي أعيد توجيهها حول أفريقيا بضعة أسابيع إلى أكثر من شهر إلى رحلاتها فحسب، بل أضافت أيضاً الملايين إلى الفاتورة النهائية للنفط. ولم يكن أمام أوروبا، التي تعاني من ضائقة مالية متزايدة، من خيار سوى البحث عن بدائل بأسعار معقولة لنفط الشرق الأوسط.

التخلي عن خام البصرة والتوجه نحو أميركا وغويانا

ففي كل أنحاء أوروبا، تخلت بعض شركات التكرير عن شراء خام البصرة العراقي الشهر الماضي، وفقاً لما ذكره متعاملون، في حين يقوم المشترون من القارة الباردة بشراء الشحنات من الولايات المتحدة وبحر الشمال وغويانا. ووفق مذكرة لشركة كبلر المتخصصة في تحليل بيانات الطاقة وأسواق السلع، تراجع عبور ناقلات النفط في قناة السويس المصرية بنسبة 23% في ديسمبر/كانون الأول 2023 مقارنة بالشهر السابق له. وكان التراجع أكثر وضوحاً بالنسبة إلى غاز البترول المسال، الذي انخفض 65% والغاز الطبيعي المسال الذي هوى 73%. وقال فيكتور كاتونا، كبير محللي النفط الخام في «كبلر»، إن «التحول نحو الشحنات الأسهل لوجستياً أمر منطقي من الناحية التجارية، وسيظل الأمر على هذا النحو طالما أن اضطرابات البحر الأحمر تبقي أسعار الشحن مرتفعة. إنها عملية موازنة صعبة، حيث يتم الاختيار بين أمن الإمدادات وتعظيم الأرباح». وقال جيوفاني ستونوفو، محلل السلع في بنك «يو بي إس» وفق ما نقلت وكالة بلومبيرغ الأميركية قبل يومين: «لا يزال التنويع ممكناً (بالنسبة لأوروبا)، لكنه يأتي بسعر أعلى». ما لم يصل تأثير ذلك إلى المستهلك النهائي، فإنه سيُقتطع من هوامش مصافي التكرير» في أوروبا.

وبينما تتضرر شحنات النفط الأميركية التي كانت تتجه إلى آسيا من استمرار التوترات في البحر الأحمر بفعل هجمات الحوثيين، فإنها تجد ضالتها في أوروبا عوضاً عن ذلك، بل تزيد من تبعية أوروبا لإمدادات الطاقة الأميركية التي تركّزت على مدار العامين الماضيين في الغاز المسال. فقد أظهرت بيانات شركة كبلر، أن توريدات النفط من الولايات المتحدة إلى الهند توقفت في يناير/ كانون الثاني الماضي، مشيرة إلى أن مصافي النفط الهندية لم يصل إليها أي إمدادات منها، رغم أن الهند كانت تستورد من الشركات الأميركية نحو 205 آلاف برميل يومياً في المتوسط خلال عام 2023، بينما بلغ حجم التوريدات في ديسمبر/كانون الأول الماضي نحو 158 ألف برميل يومياً.

وفي ظل هذه التطورات ارتسمت ملامح الانقسام في الأسواق بين الشمال والجنوب، فبينما تزايد اعتماد أوروبا على النفط الأميركي وغيرها القادم من الغرب، تزايد اعتماد آسيا على نفط الشرق الأوسط. فقد تحولت الشركات الهندية إلى استيراد النفط من منطقة غرب آسيا. وقد وصلت واردات النفط من العراق في يناير/كانون الثاني الماضي إلى أعلى مستوى لها منذ عامين، حيث بلغ حجمها 1,19 مليون برميل يومياً. ويعتبر العراق ثاني أكبر مورد للنفط إلى الهند. وفي المركز الثالث السعودية التي بلغ حجم توريداتها الشهر الماضي 690 ألف برميل يومياً، منخفضاً عن مستويات ديسمبر/كانون الأول، إذ كانت عند 706 آلاف برميل، وفق صحيفة «إيندين إكسبرس». وازدادت التوريدات من الإمارات كذلك بنسبة 81% لتصل إلى 326 ألف برميل يومياً، لتحل رابعة بين موردي النفط إلى الهند. بينما تعتبر روسيا أكبر موردي النفط للهند حالياً، تحولت الشركات الهندية إلى استيراد النفط من منطقة غرب آسيا. وقد وصلت واردات النفط من الولايات المتحدة إلى الهند توقفت المتحدة ودول أخرى في حوض الأطلسي. وتلعب صناعة البتروكيميائيات المزدهرة في الصين أيضاً دوراً محورياً في التأثير على الاستهلاك العالمي للنفط. بينما يشكل الارتفاع المستمر في الإنتاج، إلى جانب تباطؤ نمو الطلب، تحديات أمام كبار المنتجين في منطقة الخليج العربي تحديداً الذين يسعون جاهدين لحماية حصتهم في السوق مع الحفاظ على أسعار النفط في حدود مقبولة لموازناتهم، وفق محللين في قطاع الطاقة.

> واشنطن تتوقع وصول إنتاج النفط الخام إلى 13,1 مليون برميل يومياً العام الجاري

من مستورد إلى أكبر منتج للنفط في العالم

ورغم أن أميركا لا تزال تعتمد على واردات النفط لتغطية احتياجاتها المحلية، إلا أنها تتوسع في التصدير في خطوة ينظر إليها لوضع قدمها في الأسواق للسيطرة على الأسعار، وفي الوقت نفسه أن يكون لهذه الإمدادات طابع سياسي. وشهدت الولايات المتحدة نمواً غير متوقع في إمدادات النفط في عام 2023، ومن المتوقع أن تصل إلى مستوى قياسي جديد العام الجاري. وتنتج الولايات المتحدة الآن أكثر من أي دولة أخرى على الإطلاق، وتتجه نحو زيادة مستمرة على المدى القصير والمتوسط. ووفق تقرير صادر عن إدارة معلومات الطاقة الأميركية في ديسمبر/ كانون الأول الماضي، من المتوقع أن يرتفع إنتاج الولايات المتحدة من النفط الخام في 2024 إلى أكثر من 13,1 مليون برميل يومياً، بينما بلغ الإنتاج نحو 12,92 مليون برميل يومياً في 2022.

واحتمالات اتساع الصراع في الشرق الأوسط الحيوي لإمدادات النفط عالمياً، في وقت تشهد صناعة النفط العالمية تغيرات كبيرة في ديناميكيات الإمدادات، حيث تنتقل من المنتجين الرئيسيين في المنطقة إلى الولايات

عمال يستخرجون النفط من آبار في حوض بيرميان الأميركي (Getty)

ارتفاع أسعار النفط

ارتفعت أسعار النفط في تعاملات، أمس الثلاثاء، فيما تواصل الولايات المتحدة ضرباتها لجماعة الحوثي في اليمن، والتي لا تزال تواصل هجماتها في البحر الاحمر، ما يؤدي الى تعطيل طرق تجارة النفط العالمية. وصعدت العقود الآجلة لخام برنت الى نحو 78,19 دولاراً للبرميل، وزادت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الاميركي ايضا الى 72,98 دولاراً للبرميل، بينما ارتفع الخامان بنحو 1%، الاثنين الماضي، في اول صعود باربع جلسات.

العقوبات تمنع وصول السفن إلى الغاز الروسي

موسكو ـ **العربي الجديد**

انقلب تسليم سفن شحن متخصصة إلى منشأة روسية جديدة للغاز الطبيعي المسال رأساً على عقب بسبب العقوبات الأميركية، ما يهدد الصادرات الروسية، وفقاً لشركة الشحن اليابانية «ميتسوي أو إس كيه لاينز». قال رئيس الشركة تاكيشي هاشيموتو، إنه لم يعد باستطاعة شركة الشحن اليابانية استئجار سفن الغاز الطبيعي المسال الثلاث لمشروع «أركتيك إل إن جي 2» في مدينة مورمانسك الروسية، بسبب العقوبات الأميركية، حيث قد تواجه الجهود المبذولة لبيعها تحدياً صعباً. أثرت الإجراءات الأميركية على بدء تشغيل المصنع، وهو مشروع رئيسي لموسكو، حيث افتتح الرئيس فلاديمير بوتين في يوليو/تموز الماضي المرحلة الأولى منه بعد انسحاب شركة توتال الفرنسية منه في 2022. وخططت شركة «نوفاتيك» الروسية لاستخدام السفن لشحن الوقود من الموقع، وبدون هذه السفن، سيكون من الصعب العمل بالسعة المقصودة. وقد أجلت «نوفاتيك» بالفعل رحلتها الأولى للمنشأة، وتكافح للعثور على مشترين. وقال هاشيموتو خلال مقابلة مع وكالة بلومبيرغ الأميركية نُشرت، أمس الثلاثاء: «التزامنا التعاقدي هو أنه إذا لم نتمكن من تقديم خدماتنا إلى مشروع «أركتيك إل إن جي 2»، فعلينا بيع سفينتنا إلى المشروع، مضيفاً: «مع ذلك، هناك عقوبة تنص على أنه لا ينبغي لنا القيام بهذه الصفقة مع المشروع، ولذلك يُعتبر الأمر معقداً».

العقوبات الأميركية تهدد التصدير من مشروع جديد للغاز الروسي (Getty)

تدابير صينية لتعزيز الاستهلاك المحلي

يكين ـ **العربي الجديد**

أعلنت الحكومة الصينية أنها ستتخذ حزمة من التدابير، مثل تحفيز شراء المركبات والأجهزة المنزلية، لتعزيز الاستهلاك خلال العام الجاري.

وقال نائب وزير التجارة شنغ تشيو يِنغ في مؤتمر صحافي، أمس الثلاثاء، وفق وكالة الأنباء الصينية «شينخوا» إن «السيارات والأجهزة المنزلية والمفروشات المنزلية هي محور الاستهلاك التقليدي وترتبط ارتباطاً وثيقاً بحياة المواطنين».

وأضاف شنغ أن الصين ستعمل أيضا على تعزيز تمكين المواطنين من الحصول على سيارات جديدة بدلاً من سياراتهم القديمة هذا العام، بسبب الطلب الكبير بين المواطنين وإمكانية الاستبدال. وتجاوزت مبيعات السيارات الجديدة في الصين 30 مليون وحدة لأول مرة العام الماضي 2023، بزيادة بلغت نسبتها 12% على أساس سنوي، بينما بلغ حجم تجارة السيارات المستعملة في ثاني أكبر اقتصاد في العالم 18,41 مليون وحدة بزيادة تقدر بنحو 15% عن عام 2022.

ووصل عدد السيارات المملوكة للأشخاص في الدولة إلى 340 مليون سيارة، لتحتل المرتبة الأولى في العالم، وفقاً لنائب الوزير. وأشار إلى أن بلاده ستشجع أيضاً تجديد المنازل القديمة واستبدال الأجهزة المنزلية في إطار حزمة من التدابير لتعزيز الطلب المحلي.

مبيعات السيارات الجديدة بلغت 30 مليون وحدة العام الماضي (Getty)

بريطانيا: الأزمة المعيشية تضعف تجارة التجزئة

لندن ـ **العربي الجديد**

أظهرت بيانات صادرة عن اتحاد التجزئة البريطاني، أن تكاليف المعيشة المرتفعة في المملكة المتحدة لا تزال تؤثر على إنفاق الأسر، حيث تباطأ نمو مبيعات التجزئة خلال يناير/كانون الثاني الماضي.

وأشار الاتحاد في بيان، أمس الثلاثاء، إلى أن قيمة مبيعات التجزئة نمت بمعدل سنوي قدره 1,2% فقط. وهذا أقل من النمو البالغ 1,7% المسجل في ديسمبر/كانون الأول ومتوسط الثلاثة أشهر البالغ 1,9%.

وجاء معدل النمو أيضاً أقل من معدل تضخم أسعار المستهلكين البالغ 4% في ديسمبر، مما يشير إلى أن ارتفاع المبيعات يخفي انخفاضاً في الحجم، وهو الاتجاه الذي شوهد خلال السنوات الثلاث الماضية. وقالت هيلين ديكنسون، الرئيسة التنفيذية لاتحاد التجزئة البريطاني إنّ «ضعف الطلب الاستهلاكي أدى إلى تباطؤ نمو مبيعات التجزئة»، مضيفاً وفق صحيفة فايننشال تايمز البريطانية: «رغم أن مبيعات الأسبوعين الأولين من يناير ساعدت على تعزيز الإنفاق، إلا أن ذلك لم يستمر طوال الشهر». وهذه الأرقام بمثابة إشارة مبكرة إلى إنفاق التجزئة قبل صدور البيانات الرسمية، الأسبوع المقبل. وينير ضعف الإنفاق المخاوف بشأن انتعاش النشاط الذي شوهد في البيانات الاقتصادية الأخرى، مثل الموافقات على الرهن العقاري ومعنويات الأعمال. وتتوافق أرقام اتحاد التجزئة البريطاني مع بيانات منفصلة نشرها بنك باركليز، أمس، والتي أظهرت زيادة بنسبة 1,7% على أساس سنوي في الإنفاق على التجزئة الشهر الماضي، أي أقل من متوسط النمو البالغ 3,1% في جميع الإنفاق الاستهلاكي. وبالنسبة للقطاعات تباطأ نمو مبيعات المواد الغذائية التي تعد المحرك الرئيسي لنمو تجارة التجزئة بنسبة 6,3% خلال الأشهر الثلاثة حتى يناير مقارنة بنمو قدره 8% قبل عام. وانخفضت مبيعات المواد غير الغذائية بنسبة 1,8% على أساس سنوي، خلال الأشهر الثلاثة حتى يناير، مقابل نمو بنسبة 2,9% في العام السابق. وظلت مبيعات السلع باهظة الثمن مثل الأثاث والأجهزة المنزلية والكهربائية ضعيفة، في حين انخفضت مبيعات الملابس بسبب درجات الحرارة المعتدلة، وخاصة الملابس والأحذية الشتوية.

ونقلت صحيفة وول ستريت جورنال الأميركية، أمس، عن رئيسة قطاع أسواق المستهلكين للتجزئة والترفيه في شركة كبه بي إم جي للاستشارات المالية في المملكة المتحدة، ليندا إليت، أن تجار التجزئة لا يزالون يواجهون هبوطاً كبيراً في الطلب، فضلاً عن ضغوط عدم اليقين الذي يضرب سلاسل التوريد بسبب التوترات الجيوسياسية المتزايدة.

مبيعات المواد الغذائية تتباطأ وسط الغلاء (Getty)

الرؤية

المركزي المصري ينتظر الـ«بازوكا»

شريف عثمان

مع انتشار فيروس كوفيد-19، خلال النصف الأول من عام 2020، وتنامي توقعات إحداثه تأثيرات شديدة السلبية على مختلف الاقتصادات، بما فيها الاقتصاد الأميركي، شمر بنك الاحتياط الفيدرالي عن ساعديه، وأعلن استعداده لاستخدام «بازوكا» مالية نقدية، لإنقاذ اقتصادات العالم وشعوبه.

والـ«بازوكا» هي مصطلح عسكري يشير إلى قاذفة صواريخ محمولة، قادرة على إطلاق مقذوفات متفجرة. وفي استخدامه المُستعار في المجال المالي، يعبر المصطلح عن فكرة تدخل كبير، عادة من قبل البنوك المركزية أو الحكومات، باستخدام كافة أوراق السياسة النقدية والمالية المتاحة، لمواجهة أزمة ضخمة، يمكن أن تكون لها آثار كارثية، إن لم يتم التعامل معها بصورة حاسمة.

أعلن الفيدرالي الأميركي (البنك المركزي الأميركي) وقتها عن تنفيذ تدابير ضخمة وغير مسبوقة لتخفيف التأثير الاقتصادي للجائحة، وتجنب انهيار أسواق المال.

شملت «بازوكا» البنك الفيدرالي إجراءات، كان في مقدمتها خفض أسعار الفائدة. لم ينتظر البنك الفيدرالي وقتها موعد اجتماعه التقليدي، يوم الأربعاء، وإنما خرج ليعلن عن تخفيض الفائدة بمقدار خمسين نقطة أساس (نصف بالمائة)، وصولاً إلى نطاق 1,25% - 1%، مساء يوم الأحد، وفي وقت كانت كل أسواق العالم تقريباً مغلقة.

ولإحداث التأثير المطلوب في الأسواق، أطلق البنك الفيدرالي برامج شراء الأصول واسعة النطاق، التي تُعرف بالتيسير الكمي، واستحدث أدوات إقراض لدعم مختلف قطاعات الاقتصاد، وعمد إلى توفير التمويل الطارئ للمؤسسات المالية. وفر البنك الفيدرالي، من خلال المؤسسات المالية، القروض الميسرة للشركات الصغيرة، وصرفت الحكومة شيكات الإعانة للمواطنين، ودفعت إعانات بطالة شديدة السخاء للملايين من المقيمين في الولايات المتحدة ممن فقدوا وظائفهم.

نصح البنك الفيدرالي البنوك المركزية الكبرى باتباع سياساته لضمان سلامة النظام المالي العالمي. ولم تتوقف بازوكا البنك الفيدرالي حتى كانت تأثيرات الجائحة السلبية، في مختلف الاتجاهات، تحت السيطرة.

عادت الـ«بازوكا» إلى الأذهان هذه الأيام، مع استعداد البنك المركزي المصري للإعلان عن التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي، بخصوص حصول القاهرة على قرض جديد، بخلاف قرض الثلاثة مليارات دولار الذي تم الاتفاق عليه في ديسمبر/كانون الأول. وسيكون الإعلان عن التوصل للاتفاق بمثابة إعلان عن موافقة السلطات المصرية على إجراء تخفيض جديد، أو تعويم، أو تعويم مدار، للجنيه، باعتباره الشرط الأساسي الذي يرى الصندوق استحالة نجاح ما اصطلح على تسميته (كذباً) ببرنامج الإصلاح الاقتصادي، دون تطبيقه.

ويدرك المسؤولون في مصر أن اتخاذ هذه الخطوة يمكن أن يلقي بطوق نجاة (لبعض الوقت) للاقتصاد والمواطن المصريين حال نجاحها، بينما يمكن أن يأخذنا جميعاً إلى لبنان، حيث تعقدت أزمة العملة اللبنانية، بعد فقدانها أكثر من 98% من قيمتها في السوق غير الرسمية. ولذلك، تشير أغلب التوقعات إلى أن البنك المركزي والحكومة المصريين يسعيان حالياً لتحضير «بازوكا»، يمكن لها أن توفر بعض الحماية للجنيه، عند تعويمه.

يسعى البنك المركزي أولاً لتجهيز «بضعة مليارات» من الدولارات لمقابلة الطلبات المعلقة من التجار، الراغبين في الإفراج عن بضائعهم المحجوزة في الموانئ، في انتظار تدبير العملة الأجنبية. وفي أحدث تقديرات صادرة عن مؤسسات مالية موثوق بها، لا يقل هذا المبلغ عن 5 مليارات دولار، ويصل في بعض الأحيان إلى 8 مليارات، إن أردنا شل حركة السوق الموازية. وفسر بعض المتابعين لحركة سعر الدولار الجنونية في السوق المصرية، على مدار الأسابيع الثلاثة التي سبقت الأسبوع الجاري، الارتفاع الكبير في السعر بوجود «مشتر مفتر»، لا يتوقف عن الشراء، رغم ارتفاع السعر، حتى يُتم المبلغ الذي يريد شراءه. وتوقع هؤلاء أن تكون قدرة «المشتري المفتري» على توفير الجنيه الذي يشتري به راجعة إلى امتلاكه مطبعة للجنيه المصري!

ويسعى المركزي المصري أيضاً لتوفير كمية ضخمة من الدولارات لسداد أقساط الديون والفائدة المستحقة العام الحالي، والمقدرة بنحو 42 مليار دولار خلال العام الجاري، منها نحو 6,7 مليارات مستحقة لصندوق النقد عن قروض سابقة.

ومع افتراض أن نسبة تتراوح بين 30% و40% من هذه المبالغ ستكون مستحقة للدول الخليجية، بما يعني أنها ستجدد وفقاً للاتفاق مع تلك الدول (حتى عام 2026)، يتبقى مبلغ لا بأس به، يتعين علينا تدبيره، وهو ما قد يدفع الحكومة المصرية للتخلي عن «رأس الحكمة» في الساحل الشمالي الغربي لمصر، كما جرى الترويج للخبر، خلال الأيام الماضية.

وللأسف، لن تكون «رأس الحكمة» وحدها، وإنما ستفرض الـ«بازوكا» الإعلان عن إتمام الاتفاق على بيع حصة الحكومة في «مجموعة» من الشركات المصرية، من بين أكثر من ثلاثين شركة أعلنت مصر نيتها التخارج منها، وأتصور أن الدول الخليجية تترقب الخفض القادم للعملة المصرية، كي تنقض على الشركات المصرية الناجحة لشرائها، كما فعلت من قبل مع كل موجة تخفيض للجنيه. وسيبذل البنك المركزي جهداً بالتأكيد لاستقطاب الأموال الساخنة من جديد، باعتبارها صاحبة القدرة والفرصة الفضلى لدعم الجنيه مع التعويم المرتقب. وستجد صناديق الاستثمار وصناديق التحوط، في دول الخليج وخارجها، فرصة رائعة لتحويل دولاراتها بسعر 40 – 45 جنيها للدولار (أرقام افتراضية) بعد التعويم، ثم شراء أذون الخزانة بعائد يتجاوز 30% معفى من الضرائب، بعد أن كانت تبيع دولاراتها بـ 16 جنيهاً. ولا تتجاوز الفائدة 15% قبل الأزمة مباشرة. ورغم رفعه أسعار الفائدة الأسبوع الماضي 2%، لا تبدو مهمة البنك المركزي في دعم الجنيه انتهت. ويرى البعض أن الدعم المطلوب من أسعار الفائدة لن يتحقق إلا برفع الفائدة 5%، بخلاف ما تم رفعه من قبل. هذه هي «بازوكا» التي سيسعى المركزي للتزود بها قبل إعلان التعويم، وربما تنجح في الدفاع عن العملة المصرية لبعض الوقت، وتتسبب في زيادة ثقة المصريين قبل الأجانب في الجنيه، في الطريق لعام آخر من الاستقرار (الظاهري)، قبل أن تهب الرياح العاصفة مرة أخرى، حال استمرار سياسات الإنفاق البذخي، اعتماداً على القروض.